

التنظيم الخاص بمركز الدراسات
والبحوث البترولية
٩١٤٢٨



قرار رقم : (٢١٣)

وتاريخ : ١٤٢٨/٦/٢٤ هـ

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ١٧٨٧/ب
وتاريخ ١٤٢٨/١٠ هـ ، المشتملة على برقية معالي عضو وأمين عام المجلس
الأعلى لشئون البترول والمعادن رقم ٥٩٧/١١/٢٣ هـ ، في شأن إنشاء
مركز للدراسات والبحوث البترولية.

وبعد الاطلاع على توصيتي اللجنة التحضيرية لمجلس الأعلى لشئون البترول
والمعادن رقم (١٣١) وتاريخ ١٤٢٧/١١/٢١ هـ ورقم (١٣٢) وتاريخ ١٤٢٧/١٢/٢٦ هـ .

وبعد الاطلاع على المحضرتين رقم (٨٧) وتاريخ ١٤٢٨/٣/٢ هـ ، ورقم (١٨٢) وتاريخ
١٤٢٨/٥/١١ هـ ، المعدتين في هيئة الخبراء .

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٣١/٤٩) وتاريخ ١٤٢٧/٦/١٤ هـ .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٣٣٣) وتاريخ
١٤٢٨/٥/١٨ .

يقرر

الموافقة على التنظيم الخاص بمركز الدراسات والبحوث البترولية ،
بالصيغة المرفقة .

رئيس مجلس الوزراء



الرقم :
١٤ / /
الموافق :



المملكة العربية السعودية
هيئة التخطيط برئاسة مجلس الوزراء

مشروع التنظيم الخاص بمركز الدراسات والبحوث البترولية

المادة الأولى :

ينشأ بموجب هذا التنظيم مركز لا يهدف إلىربح يسمى (مركز الدراسات والبحوث البترولية) ، ويكون له شخصية اعتبارية مستقلة ، ويشار إليه فيما بعد بـ "المركز" .

المادة الثانية :

مقر المركز مدينة الرياض ، وله الحق في إنشاء فروع داخل المملكة . ويجوز بقرار من مجلس الوزراء نقل مقره إلى مكان آخر في المملكة .

المادة الثالثة :

أغراض المركز هي : إجراء الدراسات والقيام بالبحوث العلمية والتطبيقية الخاصة بالصناعة البترولية من أجل دعم مصالح المملكة والمحافظة عليها ، ويشمل ذلك

- دون تحديد - القيام بما يلي :

١- إجراء البحوث العلمية والتطبيقية التي تساعد على تطوير الصناعة البترولية ودعمها ، بما في ذلك أساليب وطرق الكشف والتقييم والتطوير والإنتاج والتكرير ، وإجراء الدراسات التي تتصل بتقدم تلك الصناعة وتساعد على الحفاظ على البيئة ، وإنشاء المختبرات البحثية الازمة لذلك .

٢- متابعة التطورات والابتكارات الحديثة في مجال الصناعة البترولية ، وتلك المتعلقة بالتقنية في مجالات الطاقة البديلة ، ودراسة مدى تأثيرها على البترول والغاز بوصفها لقيماً ووقوداً للصناعة .



بيان الخدمة المدنية

الرقم :
١٤ / /
ال التاريخ :
المرفقات :



المملكة العربية السعودية
هيئة البتراء مجلس الوزراء

٣ - متابعة الاهتمامات العالمية في مجال البيئة ، ودراسة أثرها على الصناعة والسوق البترولية .

٤ - دراسة أوضاع الصناعة البترولية العالمية ومتابعة سياسات الدول المستهلكة والمنتجة والتوجهات الاستراتيجية لشركات البترول العالمية .

٥ - تنمية الكوادر البشرية وتطويرها وتدريبها ، ورفع القدرات البحثية في مجال الصناعة البترولية .

٦ - التعاون مع مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية والجامعات السعودية ومراكز البحوث العلمية والتقنية في داخل المملكة وخارجها ، للقيام بأنشطة مشتركة وتبادل المعلومات والخبرة معها مما يفتح آفاق التعاون العلمي في مجال البترول بين المملكة والعالم .

٧ - توفير المعلومات ونتائج البحوث والدراسات للجهات المعنية من الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص والمساهمة في رفع الأداء في الصناعة البترولية في المملكة وتطويرها .

المادة الرابعة :

يشرف على المركز مجلس أمناء برئاسة وزير البترول والثروة المعدنية ، وعضوية ستة من ذوي الاختصاص والمهارات العلمية والتميز والخبرة في مجال البترول والبحث العلمي . ويكون تعيينهم بأمر من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير البترول والثروة المعدنية لمدة ثلاثة سنوات قابلة التجديد ، ويحدد الأمر مكافآتهم .

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

الرقم : _____
التاريخ : _____ / _____ / _____
المرفات : _____



المُسَلَّكُ الْعَرِيقُ إِلَى السَّعْوَدِيَّةِ
هِيَ السَّبِيلُ إِلَى جَنَاحِ الْفَرَزَاءِ

المادة الخامسة :

- ١ - يجتمع مجلس الامناء بدعوة من رئيسه مرتين على الأقل كل سنة ، وعلى الرئيس دعوة المجلس إذا طلب ذلك نصف الأعضاء على الأقل . ويجب أن تشتمل الدعوة على جدول الأعمال . ويشترط لصحة الاجتماع حضور أغلبية الأعضاء بمن فيهم الرئيس . وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين ، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي يصوت معه رئيس المجلس . وللمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانت به بمعلوماتهم وخبراتهم دون أن يكون لهم حق التصويت ، وتشتب特 مداولات المجلس وقراراته في محاضر يوقعها رئيس المجلس وأعضاؤه الحاضرون .
- ٢ - لا يجوز للمجلس أن يصدر قرارات بعرضها على الأعضاء متفرقين إلا في حالة الضرورة ، ويشترط عندئذ موافقة جميع أعضاء المجلس على القرارات كتابة ، وتعرض هذه القرارات على المجلس في أول اجتماع لاحق لإثباتها في محضر الاجتماع .

المادة السادسة :

مجلس الامناء هو السلطة العليا المهيمنة على شؤون المركز ، وإدارته ، وتصريف أموره ، ووضع السياسة العامة التي يسير عليها ، وفقاً لتنظيم المركز ولوائده ، وله جميع الصلاحيات الالزمة لتحقيق أغراضه ، وبصفة خاصة ما يلي :

بيان تأسيس مجلس إدارة مركز المعلومات والاتصالات

الرقم : _____
 التاريخ : ٢٠١٧ / ٤ / ٢٢
 المرفات : _____



المملكة العربية السعودية
 مجلس إدارة مركز المعلومات والاتصالات

- ١- وضع السياسة العامة للمركز وخطة العمل التي يسير عليها المركز لتحقيق أغراضه ومراقبة تنفيذ ذلك .
- ٢- اعتماد اللوائح المالية والإدارية للمركز .
- ٣- اعتماد اللوائح الداخلية للمركز والسياسات واللوائح الخاصة بأوجه نشاطه .
- ٤- الإشراف على أعمال المركز الفنية والإدارية والمالية ومراجعتها .
- ٥- إقرار مشروع ميزانية المركز وحسابه الختامي وتقرير مراقب الحسابات والتقرير السنوي .
- ٦- تشكيل اللجان وتحويلها ما يراه ملائماً من الصلاحيات من أجل إنجاز الأمور التي تعرض عليه .
- ٧- قبول الهبات والتبرعات والمنح والوصايا والآوقاف .
- ٨- تفويض المسؤولين عن إدارة المركز بإبرام الاتفاقيات والعقود بأنواعها في حدود القواعد التي يضعها مجلس الامناء .

المادة السابعة :

لا يجوز لاعضاء مجلس الامناء أن يفتشوا شيئاً مما وقروا عليه من أسرار المركز بسبب عضويتهم في المجلس .

المادة الثامنة :

يكون للمركز مدير عام من ذوي الكفاية والخبرة يعينه مجلس الامناء ، وهو المسؤول التنفيذي عن المركز ، ومرجعه رئيس مجلس الامناء ، وتتركز مسؤولياته في حدود ما ينص عليه تنظيم المركز ولوائحه ، وما يقرره مجلس الامناء . وللمدير العام

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

الرقم : _____
التاريخ : ١٤ / / _____
المرفات :



المُمُلُوكُ الْعَرَبُونَ السُّعُودِيَّةِ
هِيَ بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ الْوَزَّاعُ

الاختصاصات التالية :

- ١ - التحضير لاجتماعات مجلس الامانة .
 - ٢ - متابعة تنفيذ القرارات الصادرة من مجلس الامانة .
 - ٣ - إعداد مشروع ميزانية المركز ومشروع الحساب الختامي ؛ تمهيداً لعرضهما على مجلس الامانة .
 - ٤ - الإشراف على العاملين في المركز طبقاً للصلاحيات الممنوحة له وما تحدده اللوائح .
 - ٥ - إصدار أوامر الصرف الخاصة بالمركز بموجب الميزانية السنوية المعتمدة ولوائح المركز المالية .
 - ٦ - تقديم تقارير دورية إلى مجلس الامانة عن أعمال المركز ومنجزاته ونشاطاته .
 - ٧ - اقتراح خطط المركز وبرامجه والإشراف على تنفيذها بعد موافقة مجلس الامانة عليها .
 - ٨ - اقتراح اللوائح الإدارية والمالية والفنية التي يسير عليها المركز ، واقتراح تعديليها ، ورفعها إلى مجلس الامانة .
- ولمديري عام المركز تفويض بعض الاختصاصات المنصوص عليها في هذه المادة إلى غيره من المسئولين عن إدارة المركز .

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

الرقم _____
التاريخ : / / ١٤٣٦
المرفات :



المُسٌلطَنُ الْعَرَبِيُّ الْمُسَعُودِيُّ
هٗيٗتُ الْجَمِيعِ بِإِجْلِيسِ الْوَزَارَةِ

المادة التاسعة :

يكون للمركز لجنة استشارية من خبراء وعلماء غير متفرغين ، تعاون المدير العام ، يصدر بتشكيلها قرار من مجلس الامانة بناءً على ترشيح المدير العام . ويحدد القرار آلية عملها .

المادة العاشرة :

يمثل المركز في صلاته بغيره من الجهات وأمام القضاء رئيس مجلس الامانة أو من يفوضه .

المادة الحادية عشرة :

تكون للمركز ميزانية سنوية ، ويجوز له أن يضع ميزانية لبرامجه تزيد مدتها على سنة وفقاً لما تتطلبه المدة التقديرية لتنفيذ تلك البرامج . وت تكون الموارد المالية للمركز مما يلي :

- ١ - الأموال التي تسهم بها الدولة .
- ٢ - الدخول التي يحققها المركز من ممارسة أوجه النشاط التي تدخل ضمن اختصاصاته.
- ٣ - الهبات والتبرعات والمنح والوصايا والأوقاف التي يقبلها مجلس أمناء المركز .

المادة الثانية عشرة :

تودع أموال المركز في حسابات بنكية مستقلة باسم المركز ، ويصرف منها وفق ميزانية المركز المعتمدة .

بيان الخدمة

الرقم :
التاريخ : ١٤ / /
المرفات :



المملكة العربية السعودية
هيئة التأمين مجلس الوزراء

المادة الثالثة عشرة :

يطبق نظام العمل ونظام التأمينات الاجتماعية على جميع العاملين في المركز .

المادة الرابعة عشرة :

السنة المالية للمركز هي السنة المالية للدولة ، واستثناءً من ذلك تبدأ السنة المالية الأولى للمركز من تاريخ نفاذ هذا التنظيم وتنتهي بنهاية السنة المالية الجارية للدولة .

المادة الخامسة عشرة :

يعين مجلس الامناء مراقباً أو أكثر للحسابات من الأشخاص ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية المرخص لهم بالعمل في المملكة ويحدد أتعابهم ، وإذا تعدد مراقبو الحسابات فإنهم يكونون مسؤولين بالتضامن عن أعمالهم أمام المركز ، ويرفع تقرير مراقب الحسابات إلى مجلس الامناء ، وتزود وزارة البترول والثروة المعدنية بنسخة منه .

المادة السادسة عشرة :

ينشر هذا التنظيم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

٧

